

دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023) -دراسة قياسية-

The role of monetary policy in achieving economic growth in Algeria
during the period (2000-2023) - an empirical study-

سناء الحمليلي^{1*}، المركز الجامعي مغنية، الجزائر، s.elhamlili@cu-maghnia.dz

سارة بوعدلة²، المركز الجامعي مغنية، الجزائر، s.bouadla@cu-maghnia.dz

تاريخ قبول المقال: 2025/04/08

تاريخ إرسال المقال: 2025/01/10

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى تأثير السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)، وذلك من خلال توضيح ماهية السياسة. ولمعرفة ووصف العلاقة بين متغيرات الدراسة تم تطبيق اختبار منهج الحدود Bounds Test حيث تم التوصل الى وجود علاقة تكامل مشترك على المدى الطويل، وأظهر نموذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المتباطئة ARDL خلال تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل، تبين وجود تأثير سلبي ضعيف لمعدل سعر الصرف، مع تأثير إيجابي للكتلة النقدية بمعناها الواسع، والتغير في معدلات النمو الاقتصادي، وعدم وجود تأثير لسعر الفائدة على الإقراض. وبالتالي تبين أن متغيرات السياسة النقدية تلعب دور ضعيف في النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، النمو الاقتصادي، نموذج ARDL .

Abstract:

This study aims to examine the effect of monetary policy on economic activity in Algeria during the period from 2000 to 2023, by clarifying the nature of monetary policy. To analyze and describe the relationship between the study variables, the Bounds Test methodology was applied, revealing a long-term cointegration relationship. The ARDL (Autoregressive Distributed Lag) model, used to estimate the long-term parameters, showed a weak negative effect of the exchange rate, a positive effect of the broad money supply, and changes in economic growth rates,

with no effect of the lending interest rate. Therefore, the findings indicate that the monetary policy variables have a weak role in economic growth.

Key words: Monetary policy, economic growth, ARDL model.

المقدمة:

ظهرت تجارب الدول المتحولة إلى اقتصاد السوق أن إصلاح القطاع النقدي يعد عاملا حاسما لاستقرار الاقتصاد الكلي، حيث يساهم نجاح الإصلاحات النقدية والمصرفية في تحسين إصلاحات القطاع الحقيقي من خلال ما تفرضه من صرامة في التمويل. ومن جانبها، أدركت الجزائر أهمية هذه الإصلاحات، فسارعت إلى إصدار قانون النقد والقرض سنة 1990، الذي يعد إصلاحا شاملا لإطار السياسة النقدية. وقد أصبح هذا التحول يمثل تحديا كبيرا باعتبارها دولة تعتمد بالدرجة الأولى على الربيع ونتيجة لهذه التطورات، استعاد البنك المركزي دورا مهما في اختيار الأدوات النقدية المناسبة التي تتماشى مع أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، والتي تهدف إلى تحقيق المربع السحري المتمثل في: تخفيض معدلات التضخم والبطالة، وتحقيق الاستقرار النقدي، والحفاظ على التوازن الاقتصادي، من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

فيما تكمن فعالية السياسة النقدية في التأثير على النمو الاقتصادي في الجزائري خلال الفترة (2000-2023)؟

فرضيات الدراسة:

- لتحقيق أهداف البحث تم صياغة الفرضيات التالية والتي ستتم الإجابة عنها من خلال الجانب التطبيقي:
- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة والنمو الاقتصادي.
 - يوجد انعكاس لأدوات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال التركيز على الدور المحوري الذي تؤديه السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعزيز مسار النمو الاقتصادي في الجزائر.

أهداف الدراسة:

نظرا لأهمية السياسة النقدية في الجزائر والدور المتوقع لها في تعزيز النمو الاقتصادي سوف نسعى من خلال دراستنا إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مفهوم السياسة النقدية والنمو الاقتصادي.

- محاولة نمذجة العلاقة ما بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، واختبار هذه العلاقة باستخدام الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.
- تحديد أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي.

منهج الدراسة:

لمعالجة الاشكالية المطروحة خلال الفترة الزمنية (2000-2023)، اعتمدنا في موضوعنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج القياسي في الجانب التطبيقي بهدف معرفة تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المتباطئة ARDL.

الدراسات السابقة:

- عصام خالدي ، خشمان الخنساء " واقع السياسة النقدية في الجزائر " تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على أهم الجوانب النظرية للسياسة النقدية وأهم السياسات النقدية المستخدمة سواء كانت انكماشية أو توسعية من خلال عرض وتحليل المؤشرين الكتلة النقدية ومعدل الاحتياط الاجباري والتي تدل على نوع السياسة المستخدمة من قبل البنك المركزي الجزائري في كل مرحلة من مراحل الاقتصاد الجزائري وخلصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها الدعوة إلى دفع السياسة النقدية حول استعمال النقود الالكترونية ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي.
- BELFODIL kamel. MEZOUAGHI djilali. MELLAH adda Testing the impact of the money supply on economic growth in Algeria 1980-2022

يتناول هذا البحث العلاقة بين المعروض النقدي والنمو الاقتصادي في الجزائر من عام 1980 إلى عام 2022، وذلك باستخدام نمو الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر أساسي للنمو الاقتصادي. ويدرس البحث النظريات الحديثة والتقليدية للنمو الاقتصادي ويطبق نموذج VAR (الانحدار التلقائي للمتجهات) لتحليل المتغيرات الداخلية والفترة الزمنية للحصول على رؤى أكثر دقة. وتُظهر النتائج أن التغيرات المفاجئة في المعروض النقدي يمكن أن يكون لها آثار سلبية على النمو الاقتصادي. وعلى وجه التحديد، تؤثر زيادة بنسبة 1% في نمو الناتج المحلي الإجمالي على المعروض النقدي بنسبة 0.17 بعد فترة واحدة و 0.43 بنسبة 1% في الفترة السابقة. ويتأثر نمو الناتج المحلي الإجمالي بقيمة السابقة (0.13) والمعرض النقدي (0.38) في الفترات السابقة، مع تأثير ثابت قدره 1.50 عندما يزيد المعروض النقدي بوحدة واحدة.

المبحث الأول: السياسة النقدية في الجزائر.

سنتطرق في هذا المبحث إلى المفاهيم الأساسية للسياسة النقدية وأهم الاصلاحات النقدية في الجزائر كما تطرقنا إلى العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: المفاهيم الأساسية للسياسة النقدية.

تتجلى السياسة النقدية في مفهومها العام بأنها مجموعة من التدابير والاجراءات التي يقتضي تنفيذها بقصد التأثير في مسار الانشطة الاقتصادية.

أولاً: تعريف السياسة النقدية:

عرفها حسين بن هان (2002) " بأنها التدابير والاجراءات التي تتخذها السلطة النقدية لإدارة كمية النقود، وتنظيم عملية اصدارها لضمان سهولة وسرعة تداولها، وتنظيم السيولة العامة من أجل تحقيق أهداف معينة للاقتصاد الوطني".¹

تعرف السياسة النقدية بأنها " عملية الإشراف على المعروض النقدي في الدولة لتحقيق أهداف محددة مثل كبح جماح التضخم أو تحقيق تشغيل كامل للعمالة، ويمكن أن تتضمن السياسة النقدية تحديد أسعار الفائدة ومتطلبات الهامش ومعايير رأس المال للبنوك".²

يعرفها الخبير الاقتصادي patat (1987) " بأنها الاجراء المستخدم للسيطرة على المعروض النقدي من قبل البنك المركزي كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية".³

ثانياً: أهداف السياسة النقدية:

1-الاهداف الاولية: تشير الأهداف الأولية إلى المتغيرات التي يسعى البنك المركزي إلى إدارتها مباشرة باستخدام أدوات السياسة النقدية. وتُعد هذه الأهداف بمثابة الحلقة الأولى في سلسلة التأثير على الأهداف الوسيطة. يمكن تصنيف الأهداف الأولية إلى فئتين رئيسيتين:

أ- الاحتياطات النقدية:

- الاحتياطات المرتبطة بالودائع: تشمل جميع الاحتياطات المتاحة للبنوك، مثل الاحتياطات الإجمالية (الإلزامية منها والإضافية) والنقود التي تحتفظ بها البنوك في خزائنها، مع خصم الاحتياطات الإلزامية المودعة لدى البنك المركزي وودائع البنوك الأخرى.

¹ Ben chlef abeer, the effectiveness of monetary policy tools and their impact on the inflation rate in developing countries with reference to the case of Algeria during the period (2015-2019), afak for sciences journal , Université Ziane Achour de Djelfa , volume 9, N 4, 2024, p 567.

² Aboubakr boussalem, belarg azeddine,saoudi abdessamed, monetary policy management and central banks federal reserve bank versus European central bank, review of human science, Université Mohamed Khider de Biskra volume 22, N1 , 06/2022, p 1607.

³ Meghlaoui amina, soukeur fatima zohra, zerroukhi feyrouz, the impact of monetary policy on economic activity in Algeria during the period (1980-2019):an ARDL bounds test approach, roa iktissadia review , Université d'El Oued volume11 ,N2, 12/2021, p 115.

- الاحتياطات غير المقترضة: تتضمن الاحتياطات الإجمالية مع استبعاد تلك التي تم اقتراضها من البنك المركزي.

ب-ظروف سوق النقد:

تشمل هذه الظروف الاحتياطات الفائضة للبنوك المودعة لدى البنك المركزي (بعد خصم الاحتياطات المقترضة)، ومستويات أسعار الفائدة، وكذلك معدلات الأرصدة البنكية، ما يعكس قدرة المؤسسات المالية على التكيف مع تغيرات النمو الائتماني والشروط المرتبطة بالإقراض.⁴

2-الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية:

تمثل الأهداف الوسيطة أدوات أو متغيرات نقدية يُتحكم بها للوصول إلى الأهداف النهائية. ومن أبرز هذه الأهداف:

أ- المجاميع النقدية:

تشير إلى الكتلة النقدية بمؤشرات مختلفة (مثل M1، M2، M3)، حيث يُستخدم المسح النقدي لتحليل التغيرات في النقود المتداولة وتأثيرها على النشاط الاقتصادي.

ب- أسعار الفائدة:

يستهدف البنك المركزي في بعض الأحيان تحقيق معدلات فائدة حقيقية كهدف وسطي، غير أن العلاقة بين الفائدة وعرض النقود قد تكون معقدة، مما يصعب التنبؤ بالآثار المباشرة لتغير معدلات الفائدة.

ج- سعر الصرف:

يمثل أحد الأهداف المهمة، إذ يساهم استقراره في تحسين أداء ميزان المدفوعات وتعزيز استقرار الاقتصاد الوطني. لذلك، تسعى بعض الدول إلى ربط عملتها بعملات رئيسية لضمان الاستقرار النقدي.⁵

3-الأهداف النهائية:

تهدف الاستراتيجيات النقدية إلى تحقيق غايات رئيسية للاقتصاد الكلي من خلال إدارة الأدوات المؤثرة على الأهداف الأولية والوسيطة. وتشمل الأهداف النهائية ما يلي:

أ-استقرار الأسعار:

⁴ جمعية فاطمة، السياسة النقدية وتحقيق الاستقرار النقدي بالجزائر في إطار تلاحق الأزمات النفطية دراسة تحليلية للفترة (2000-2021)، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي آفلو، المجلد 6، العدد 2، سنة 2023، ص ص 396-397.

⁵ خالد عمام، خشمان الخنساء، واقع السياسة النقدية في الجزائر، المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادي، جامعة بليدة 2، سنة 2019، ص ص 156-157.

يتمثل في السيطرة على معدلات التضخم والانكماش، لضمان استقرار القوة الشرائية وتحقيق استدامة النشاط الاقتصادي.

ب-الاستقرار النقدي والاقتصادي: يُعنى هذا الهدف بمواءمة كمية النقود المتداولة مع حجم النشاط الاقتصادي، لتجنب الأزمات المالية والاقتصادية.

ج- تحسين ميزان المدفوعات وقيمة العملة:

تسهم السياسة النقدية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات واستقرار سعر صرف العملة الوطنية، ما يدعم التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.

د-التوظيف الكامل:

يهدف البنك المركزي إلى تحفيز الطلب الكلي والاستثمار في فترات الركود والبطالة، لضمان توفير فرص عمل وتحقيق معدلات تشغيل مرتفعة.

هـ- النمو الاقتصادي المستدام:

يتم تحقيقه من خلال تعزيز التوسع الائتماني وزيادة الإنتاجية، بما يضمن تحقيق تنمية اقتصادية طويلة الأجل.⁶

ثالثا: أدوات السياسة النقدية:

يستخدم البنك المركزي مجموعة متنوعة من الأدوات لإدارة السياسة النقدية بهدف تحقيق الأهداف المرسومة. تعتمد فعالية هذه الأدوات على اختيار الأنسب منها بما يتماشى مع الوضع الاقتصادي الحالي، مع ضرورة التنسيق بين السياسات الاقتصادية المختلفة لتحقيق أكبر قدر من الكفاءة الاقتصادية. يمكن تقسيم أدوات السياسة النقدية إلى نوعين رئيسيين: أدوات مباشرة (كمية) وأخرى غير مباشرة (نوعية). ومع تعاقب الأزمات المالية، خاصة بعد الأزمة العالمية الأخيرة، تم تطوير أدوات جديدة لدعم إدارة السياسة النقدية. فيما يلي عرض لأهم هذه الأدوات⁷:

1-أدوات الرقابة المباشرة (الكيفية)

⁶ كلاش رميسة، نايلي الهام، بونيرة موسى، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (1974-2018)، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة بليدة2، المجلد11، العدد1، سنة 2020، ص ص 277-278.

⁷ بوروشة كريم، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر (1990-2016)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2018-2019، ص 9.

من أجل استبعاد التأثير الشامل الذي تخلفه أدوات السياسة النقدية الكمية بإمكان البنك المركزي أن يستعمل الوسائل الكيفية التالية:

أ-تأطير القروض L'encadrement de crédit

يعنى تحديد سقف لتطور القروض التي تمنحها مختلف المؤسسات المصرفية والمالية للاقتصاد وعلى هذه الأخيرة ألا تتجاوز الحدود التي يضعها البنك المركزي. ويتم توسيع أو تضيق إطار القروض حسب اتجاه السياسة النقدية، ففي حالة الركود الاقتصادي توسع السلطات النقدية إطار القروض ليرتفع مستوى الطلب الكلي ويمتص السلع والخدمات الراكدة في الأسواق، أما في حالة التضخم يقلص حجم القروض المصرفية لتوضع في إطار ضيق لا يسمح بزيادة الإنفاق الإجمالي، فيقل الطلب الكلي وينخفض المستوى العام للأسعار. وتعتبر هذه الوسيلة من أهم تقنيات السياسة النقدية، إذ تظهر فعاليتها بسرعة خاصة إذا كان القرض المصرفي هو القناة الرئيسية المعتمد عليها في تمويل الاستثمار، لكن استخدام هذه الوسيلة قد يخلف بعض السلبات نذكر منها:

- القضاء على المنافسة ما بين مؤسسات الجهاز المصرفي.
- عدم التفرقة بين القروض الموجهة لمختلف القطاعات الاقتصادية.
- إهمال البنوك لوظيفتها الكلاسيكية في الوساطة المالية ما دام حجم القروض محدد إداريا ومسبقا.

ب-تحديد نسبة دنيا للسيولة

يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا من السيولة بطريقة إدارية وهذا اجتنابا للإفراط في منح القروض بسبب ما لديها من أصول ذات قابلية للتحويل إلى متاحات نقدية بسرعة، ويتم هذا الإجراء عن طريق تجميد بعض الأصول في المحافظ المالية للبنوك. ورغم النتائج الإيجابية الملموسة التي تصل إليها هذه التقنية إلا أنها تخلف نفس السلبات التي ذكرناها في الوسيلة السابقة.⁸

ج-السياسة الانتقائية للقرض:

للقيام بسياسة تأطير القرض، يقوم البنك المركزي باستخدام أدوات انتقائية للتحكم في القروض الموزعة من طرف البنوك، وهي:

- تسديد خزانة الدولة لجزء من فوائد القروض المتعلقة ببعض أنواع التمويلات.

⁸ نشيدة فريحة، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي الداخلي (1970-2013) -حالة الجزائر-، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، سنة 2016-2017، ص25.

- فرض أسعار تفضيلية لإعادة الخصم للتأثير على القروض الموجهة لبعض الأنشطة التي تريد الدولة تشجيعها.
- سياسة التمييز في أسعار الفائدة، حيث تُخفض أسعار الفائدة على التمويلات المقدمة في المجالات التي تريد الدولة تشجيعها، بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج لحد معين.
- وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي لتقليل من التضخم في الاقتصاد.
- تغيير الهامش الحدي على قروض الأوراق المالية.
- اشتراط البنك المركزي الحصول على موافقته في منح القروض، عندما تتجاوز القروض حداً معيناً.
- متطلبات الإيداع المسبق مقابل الاستيراد⁹.

2-الادوات الكمية للسياسة النقدية

أ-سياسة معدل إعادة الخصم

يُعرف معدل إعادة الخصم بالسعر الذي يفرضه البنك المركزي عند خصم الأوراق التجارية والأذونات الحكومية للبنوك التجارية، ويمثل سعر الفائدة على القروض التي يمنحها البنك المركزي لهذه البنوك. عندما يرفع البنك المركزي معدل الخصم، يؤدي ذلك إلى زيادة تكلفة الاقتراض لدى البنوك التجارية، مما يدفعها لرفع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للعملاء أو تقليل التوسع في الإقراض. هذا يؤدي إلى تقليل الطلب على القروض وتراجع الاستثمار. على النقيض، يؤدي خفض معدل الخصم إلى زيادة الإقراض وتنشيط الاستثمار، مما يؤثر في حجم النقد المتداول والمتغيرات الاقتصادية الأخرى مثل الادخار والاستثمار.

ب-سياسة تعديل نسبة الاحتياطي القانوني الإجمالي

تقرض هذه السياسة على البنوك الاحتفاظ بنسبة معينة من ودائع العملاء كاحتياطي لدى البنك المركزي أو في خزائنها الخاصة. تعديل نسبة الاحتياطي يؤثر على قدرة البنوك على الإقراض؛ إذ أن زيادة النسبة تقلل من السيولة المتاحة، مما يحد من التوسع الائتماني، بينما يؤدي تقليلها إلى تعزيز قدرة البنوك على الإقراض وزيادة عرض النقد.

ج-سياسة السوق المفتوحة

⁹ طويل بهاء الدين، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2010)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، سنة 2015-2016، ص ص62-63.

تتضمن هذه السياسة عمليات شراء وبيع البنك المركزي للأوراق المالية الحكومية في السوق المفتوحة بهدف التأثير على حجم الودائع لدى البنوك التجارية.

عندما يشتري البنك المركزي السندات من البنوك، تزداد السيولة المتاحة لديها، مما يعزز قدرتها على الإقراض ويزيد من عرض النقد، في المقابل يؤدي بيع السندات إلى تقليل السيولة البنكية، مما يحد من قدرتها على الإقراض وبالتالي ينكمش المعروض النقدي.

هذه العمليات تؤثر أيضاً على أسعار الفائدة وأسعار الأوراق المالية، حيث يؤدي شراء السندات إلى رفع أسعارها وانخفاض أسعار الفائدة، مما يشجع الاستثمار. أما بيع السندات، فيؤدي إلى عكس ذلك¹⁰.

رابعاً: تطور الإصلاحات النقدية والمالية بالجزائر

الجدول 1: تطور مختلف الإصلاحات النقدية والمالية بالجزائر

فترة الإصلاح	أهم الإجراءات التي جاءت بها عملية الإصلاح
الإصلاح المالي لعام 1971	- اللامركزية - السماح بإنشاء فروع للبنوك التجارية لتعبئة المدخرات وزيادة القدرة التمويلية للبنوك - تحديد طرق تمويل المؤسسات العمومية
الإصلاحات التي جاء بها قانون القرض والبنك سنة 1986	- إعادة الاعتبار للبنك المركزي باعتباره مركز النظام المصرفي، والمقرض الأخير - تقليص دور الخزينة العمومية في تمويل الاستثمارات العمومية - إعطاء حرية أكبر للبنوك التجارية في منح ومتابعة القروض - تفعيل دور السياسة النقدية في تحديد وتنظيم العرض النقدي

¹⁰ ولد الشيباني الشيخ أحمد، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي دراسة حالة موريتانيا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير العلوم الاقتصادية والتسيير تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، سنة 2012-2013، ص ص23-24.

اصلاحات استقلالية المؤسسات بما فيها البنوك سنة 1988	- أصبح للبنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية والتوازن المالي والمحاسبي
الاصلاحات بعد صدور قانون النقد والقرض سنة 1990	- منح استقلالية أكبر للبنك المركزي - تحديد دور البنك المركزي في تمويل الاقتصاد الوطني - انشاء مجلس النقد والقرض المكلف بوضع السياسة النقدية، سياسة سعر الصرف وتسيير المديونية الخارجية
صدور الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض	- توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض - تحديد شروط تكوين الاحتياطي الاجباري للبنوك التجارية والذي حدده القانون رقم 03-04 الصادر في 4 مارس ما بين 0 % و 1 %

المصدر: قارة ابراهيم، مناقر نور الدين، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي مقارنة نظرية ودراسة قياسية لفترة الاصلاحات المالية في الجزائر (1990-2012)، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة زيان عاشور جلفة، العدد3، أفريل2016، ص ص35-36.¹¹

المطلب الثاني: علاقة السياسة النقدية بالنمو الاقتصادي

يمكن تعريف النمو الاقتصادي " هو زيادة إنتاج الاقتصاد من السلع والخدمات، مدفوعًا بعوامل مثل الأرض والعمالة ورأس المال والتنظيم. ويشير إلى تغيير إيجابي في مستويات الإنتاج بمرور الوقت، مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني".¹²

¹¹ قارة ابراهيم، مناقر نور الدين، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي مقارنة نظرية ودراسة قياسية لفترة الاصلاحات المالية في الجزائر (1990-2012)، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة زيان عاشور جلفة، العدد3، أفريل2016، ص ص35-

¹² Belfodil kamel ;mezouaghi djilali ; mellah adda ; testing the impact of the money supply on economic growth in Algeria1980-2022;namaa for economic and trade journal; university de jijel mohammed seddik ben yahia; vol08; N 02; December 2024; p16.

كما يمكن تعريفه " بأنه يشير إلى زيادة سنوية في إنتاج المواد معبراً عنها بالقيمة، أو معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي. ويمكن تحقيق النمو، لأنه لا يحقق المسار التنموي للاقتصاد".¹³

اهتمت المدارس الاقتصادية المختلفة بدراسة تأثير السياسة النقدية وأدواتها على النمو الاقتصادي، حيث أجمعت النظريات الاقتصادية على وجود علاقة إيجابية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وحجم النقد المتاح في الاقتصاد. تؤثر السياسة النقدية على الأداء الاقتصادي من خلال التأثير على حجم الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، ويتم ذلك أساساً عبر تعديل سعر الفائدة. فعندما يزداد عرض النقود، ينخفض سعر الفائدة، مما يعزز الادخار والاستثمار، ويؤدي بدوره إلى نمو اقتصادي.

أولاً: منظور المدرسة النقدية:

يعتقد النقديون أن العلاقة بين حجم النقود ونمو الناتج المحلي الإجمالي تبدأ من التغيرات في عرض النقود لتؤثر على مستوى الناتج. هذه الرؤية تعود جذورها إلى المدرسة الكلاسيكية التي ترى أن التغيرات في عرض النقود هي العامل الرئيسي وراء التقلبات في الإنتاج والعمالة على المدى القصير، بينما تؤثر بشكل مباشر على تقلبات الأسعار في المدى الطويل. بناءً على ذلك، يمكن معالجة التضخم أو الانكماش من خلال التحكم في كمية النقود المتاحة.

ثانياً: منظور المدرسة الكنزية:

من ناحية أخرى، ترى المدرسة الكنزية أن الاقتصاد الذي يعاني من نقص التشغيل يحتاج إلى تحفيز الطلب الكلي من خلال زيادة الإنفاق الحكومي أو التوسع في عرض النقود. زيادة الطلب الكلي تؤدي إلى تحفيز النشاط الاقتصادي والانتقال من حالة نقص التشغيل إلى حالة التشغيل الكامل. ومع ذلك، إذا كان الاقتصاد بالفعل في حالة التشغيل الكامل، فإن زيادة عرض النقود قد لا تؤدي إلى زيادة في الطلب الكلي بسبب ميل الأفراد إلى الاكتناز. في مثل هذه الحالة، اقترح كينز استخدام أدوات أخرى مثل رفع معدلات الضرائب أو زيادة أسعار الفائدة لتقليل الطلب على الاستثمار وبالتالي الحد من الضغوط التضخمية على الاقتصاد.

تُظهر النظريات الاقتصادية دوراً مركزياً للسياسة النقدية في التأثير على النمو الاقتصادي، سواء من خلال التحكم في عرض النقود أو تعديل أسعار الفائدة. بينما يركز النقديون على دور عرض النقود كعامل

¹³ Milden M.ivic ;phd, economic growth and development; journal of process management-new technologies; international ;university de Novi Pazar vol 3; N1 ;2015; p 55.

رئيسي في تحفيز الإنتاج وتقليل التقلبات، تقدم المدرسة الكنزوية حلولاً تعتمد على الطلب الكلي الفعال وتحفيز الاستثمار والإنفاق الحكومي وفقاً لظروف الاقتصاد السائدة..¹⁴

المبحث الثاني: دراسة قياسية

من خلال هذا المبحث نتطرق إلى تعريف بنموذج ومتغيرات الدراسة في المطلب الأول، ثم تقدير النموذج وتحليل نتائجه في المطلب الثاني.

المطلب الأول: التعريف بنموذج الدراسة

لتقدير النموذج تم الاعتماد في هذه الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة ARDL المقترح من قبل (pesaran, and all, 2001) ويأخذ نموذج ARDL الفارق الزمني لتباطؤ الفجوة Lag بعين الاعتبار، وتتوزع المتغيرات التفسيرية على فترات زمنية يدمجها النموذج ARDL في عدد الإبطاءات الموزعة في حدود معلمات تتوافق مع عدد المتغيرات التفسيرية حيث تستغرق العوامل الاقتصادية المفسرة قيد الدراسة مدة زمنية للتأثير على المتغير التابع متوزعة بين الأجل القصير والطويل.¹⁵

وبالتالي تم صياغة النموذج في شكله اللوغاريتمي كما يلي

$$\text{LnGDP} = c \sum_{k=0}^n \beta_1 \text{LnGDP}^{n-k} \sum_{k=0}^n \beta_2 \text{LnM2}^{n-k} \sum_{k=0}^n \beta_3 \text{LNTIP}^{n-k} \sum_{k=0}^n \beta_4 \text{LnTC}^{n-k} + \varepsilon_t$$

تهدف الدراسة إلى محاولة تقدير أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2023 قد شمل النموذج على المتغيرات التالية:

المتغير التابع: تتمثل في الناتج المحلي الاجمالي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي) GDP، البيانات سنوية مأخوذة من البنك الدولي.¹⁶

المتغير المستقل: لقد تم الاعتماد على ثلاث متغيرات:

¹⁴ يحيى ايمان، زيرار سمية، ادوات السياسة النقدية وانعكاسها على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2020)، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، المجلد 9، العدد2، سنة2023، ص ص526-527.

¹⁵ مناد مروة فاطمة، داودي محمد، هاملي عبد القادر، دراسة أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2020) باستخدام نموذج ARDL، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة زيان عاشور جلفة، المجلد10، العدد1، 2024، ص 140.

¹⁶ World Bank Group, Data, GDP (current US\$), from the site :

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?year=2023>, consulted on:

13/11/2024

- عرض النقود بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي) M2، البيانات سنوية مأخوذة من البنك الدولي.¹⁷
- سعر فائدة الاقراض % TIP، البيانات سنوية مأخوذة من البنك الدولي.¹⁸
- المعدل السنوي لسعر الصرف (بالنسبة لدولار الأمريكي) TC، البيانات مأخوذة من بنك الجزائر.¹⁹

حيث أن:

- C متغير ثابت.
- N، k تمثل الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغير التابع والمستقل للنموذج.
- β i تمثل معاملات العلاقة.
- ε الحد العشوائي.

المطلب الثاني: تقدير النموذج

أولاً: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

بعد تحديد جميع البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة لابد من إجراء اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية، لتحديد النموذج المراد استعماله في الدراسة.

الجدول 2: اختبار جذر الوحدة باستخدام (PP)

السلاسل الزمنية		عند المستوى		بعد اجراء الفروق الاولى	
LNGDP	t-Statistic	ثابت فقط	ثابت واتجاه	ثابت فقط	ثابت واتجاه
		- 2.3193	-1.5113	-3.8538***	-4.1542**

¹⁷ World Bank Group, Data, Broad money (%of GDP) , from the site : <https://data.albankaldawli.org/indicator/FM.LBL.BMNY.GD.ZS> ; consulted on :13/11/2024.

¹⁸ World Bank Group, Data, lending interest rate(%) , from the site : <https://data.albankaldawli.org/indicator/FR.INR.LEND> , consulted on :13/11/2024.

¹⁹ بنك الجزائر، إحصائيات القطاع الخارجي، سعر الصرف السنوي، الموقع الإلكتروني:

[https://www.bank-of-](https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%B3%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D9%81%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A/)

algeria.dz/ar/%D8%B3%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D9%81%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A/

0.0180	0.0083	0.7997	0.1747	Prob	LNM2
-12.3152***	-14.2451***	-6.2449***	-3.6049**	t-Statistic	
0.0000	0.0000	0.0002	0.0139	Prob	LNTIP
-1.7287	-2.0462	-8.6423***	10.2636***	t-Statistic	
0.7037	0.2665	0.0000	0.0000	Prob	LNTC
-3.8859**	-3.6533**	-1.5376	0.3167	t-Statistic	
0.0306	0.0129	0.7858	0.9740	Prob	

*** عند مستوى المعنوية 1% حسب القيم الجدولية ** عند مستوى المعنوية 5% حسب القيم الجدولية

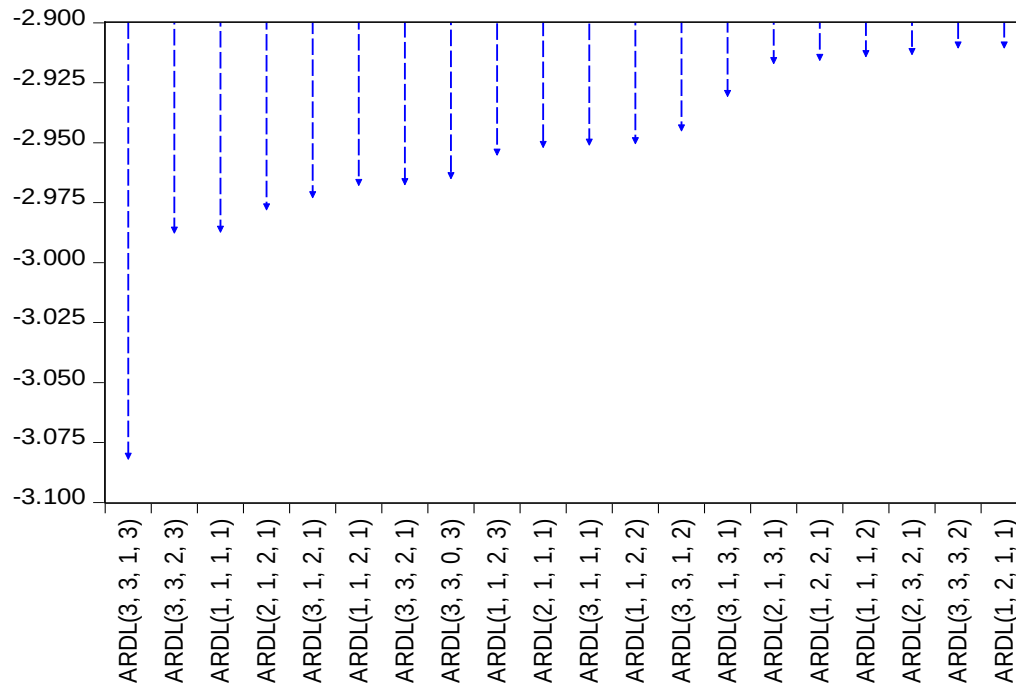
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات 10 eviews

باستخدام اختبار phillips-perron's، نلاحظ من الجدول اعلاه ان القيم المحسوبة اقل من القيم الجدولية (الدرجة) بالنسبة لمتغير الناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف، وبذلك نقبل فرضية العدم، والتي تنص على وجود جذر الوحدة عند درجة المعنوية 5 %، اي ان السلاسل الزمنية غير مستقرة في المستوى. في حين اننا نجدها تستقر عند الفرق الاول، اما عرض النقود ومعدل الفائدة على القروض مستقرة في مستواها، حيث اصبحت القيم المحسوبة اكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

بعد معرفة أن السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة مستقرة في (0) او (1) قمنا باختيار نموذج الدراسة المتمثل في الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المبطنة (ARDL)، لكن قبل تقدير النموذج قمنا بتحديد فترة الإبطاء المثلى، وتم ذلك باستخدام معيارين مختلفين لتحديد الفترة وهما (AIC.HQ)، حيث توصلنا إلى أن النموذج الأمثل هو (3.3.1.3) ARDL، بمعنى 3 إبطاءات للنمو الاقتصادي، 3 إبطاءات لعرض النقود، 1 إبطاء لمعدل الفائدة على القروض، 3 إبطاءات لمعدل سعر الصرف ونتائج هذا الاختبار موضحة في الشكل التالي:

الشكل 1: نتائج فترات اختبارات الإبطاء المثلى

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات 10 eviews

ثانيا: اختبار حدود التكامل المشترك (bounds test) :

من أجل التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في الجزائر قمنا بتطبيق اختبار الحدود حيث بمقارنة F المحسوبة للمعاملات طويلة الأجل مع قيم F المقابلة لمستويات معنوية (1%، 2.5%، 5%، 10%) حيث نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك إذا كانت قيمة F المحسوبة اقل من قيمة F الجدولية عند الحدود الدنيا ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك إذا كان العكس.

الجدول 3: اختبار حدود التكامل المشترك (bounds test)

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic K	4.034383 3	10%	2.37	3.2
		5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات 10 eviews

وبالنظر إلى النتائج المتحصل عليها في الجدول فإننا نجد أن قيمة فيشر $F\text{-statistic}=4.034$ تتعدى القيم الحرجة للحد الأدنى والأعلى عند مستوى 5%، وبالتالي نستنتج وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

ثالثا: تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل:

بعد اجراء اختبار الحدود ننتقل إلى مرحلة تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل والنتائج معروضة في الجدول:

الجدول 4: نتائج تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNM2	4.973900	2.047905	2.428775	0.0455
LNTIP	180.3108	122.5367	1.471484	0.1846
LNTC	-2.18380	1.106741	-1.97318	0.0891
C	-339.207	247.2612	-1.37185	0.2125
$EC = GDP - (4.9739*M2 + 180.3108*RR -2.1838*SD -339.2073)$				

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات 10 eviews

يتضح من خلال الجدول:

- وجود علاقة طردية ومعنوية بين (GDP) و (M2) على المدى الطويل، وهو ما تؤكد نسبة المعنوية المقدرة بـ 0.045، وهي أقل من مستوى معنوي 5%، أي أن ارتفاع نسبة عرض النقد بمقدار 1% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار 4.973%، فلزيادة المعروض النقدي أثر ايجابي على مستوى السيولة البنكية وبالتالي فإن نسبة عرض النقد من محددات الناتج المحلي الاجمالي على المدى الطويل في الجزائر.
- وجود علاقة طردية وغير معنوية بين (GDP) و (TIP) على المدى الطويل، وهو ما تؤكد نسبة المعنوية المقدرة بـ 0.18، وهي أكبر من مستوى معنوي 10%، أي أن ارتفاع معدل الفائدة على القروض البنكية بـ 1% لا يؤثر على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر، لأن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات، وبالتالي فإن معدل الفائدة على القروض لا يعد من محددات نمو الناتج المحلي الاجمالي على المدى الطويل في الجزائر.
- وجود علاقة عكسية ومعنوية بين (GDP) و (TC) على المدى الطويل، إذ عند ارتفاع معدل سعر الصرف (انخفاض العملة الوطنية) بمقدار 1% يؤدي الى انخفاض نمو الناتج المحلي الاجمالي بـ

2.183% عند مستوى المعنوية 10% وبالتالي فإن نسبة سعر الصرف من محددات الناتج المحلي الاجمالي على المدى الطويل في الجزائر .

رابعاً: تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

تطبيق اختبار ECM لتقدير المعلمات في الأجل القصير بين متغيرات الدراسة في الجزائر، والنتائج يعرضها الجدول التالي:

الجدول 5: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Included observations : 21				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.465654	0.186358	2.498701	0.0411
D(GDP(-2))	-0.682262	0.244831	-2.786664	0.0270
D(M2)	-0.461542	0.172525	-2.675224	0.0318
D(M2(-1))	-0.118254	0.262455	-0.450568	0.6659
D(M2(-2))	-0.801696	0.268544	-2.985347	0.0204
D(TIP)	41.43517	7.283762	5.688704	0.0007
D(TC)	-1.717277	0.153173	-11.21132	0.0000
D(TC(-1))	0.675931	0.319879	2.113081	0.0725
D(TC(-2))	-0.946593	0.407483	-2.323027	0.0532
CointEq(-1)*	-0.192602	0.034209	-5.630162	0.0008
R-squared	0.959122	Mean dependent var		0.064806
Adjusted R-squared	0.925676	S.D. dependent var		0.134942
S.E.of regression	0.036789	Akaike info criterion		-3.461507
Sum squared resid	0.014887	Schwarz criterion		-2.964115
Log likelihood	46.34582	Hannan-Quinn criter.		-3.353560

Durbin-Watson stat	2.242185			
-----------------------	----------	--	--	--

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات 10 eviews

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم 5 إلى وجود علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المستقلة. وقد أظهرت إشارة معلمة تصحيح الخطأ قيمة سالبة بلغت (-0.19) عند مستوى معنوية أقل من 1%، مما يعزز استنتاج وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات. كما تشير هذه النتيجة إلى أن سرعة تعديل الاختلالات من الأجل القصير إلى الأجل الطويل تصل إلى 19% سنوياً. بالإضافة إلى ذلك، يُظهر معامل التحديد المعدل ($\text{Adjusted R-squared} = 0.92$) أن النموذج المُقدر يفسر نحو 92% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، مما يعكس قوة ودقة النموذج في تفسير الظاهرة قيد الدراسة.

خامسا: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء نلجأ لاختبار الارتباط الذاتي LM test كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 6: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.386247	Prob. F(3,4)	0.2099
Obs*Rquared	13.47227	Prob. Chi-Square(3)	0.0037

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات 10 eviews

يتبين من النتائج المقدمة في الجدول أن احتمال احصائية فيشر (0.2099) أكبر من مستوى المعنوية 5% وهذا يعني عدم وجود ثبات تباين البواقي.

سادسا: اختبار عدم ثبات التباين:

للكشف عن عدم ثبات التباين نستخدم اختبار ARCH الموضح في الشكل التالي:

الجدول 7: نتائج اختبار عدم ثبات التباين:

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.642438	Prob. F(3,14)	0.2247

Obs*Rsquared 4.685909	Prob. Chi-Square(3) 0.1963
-----------------------	----------------------------

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات 10 eviews

يتبين من النتائج المقدمة أن احتمالية فيشر في اختبار ARCH (0.2247) أكبر من مستوى معنوية 5%، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية أي عدم وجود تجانس التباين، وبالتالي نستطيع القول إن النموذج خالي تقريبا من المشاكل الاحصائية.

الخاتمة:

نظرا للاعتماد الشبه تام للاقتصاد الجزائري على موارده الطبيعية، فإن من الصعب على السياسة النقدية تحقيق الاستقرار النقدي الامر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري يعاني حتما في تحقيق عمليات التنمية، وفي الأخير يمكننا القول بأن السياسة النقدية في الجزائر لم تنجح الى حد كبير لذا يستوجب توفير البيئة وإعطاء حرية أكبر للبنك المركزي عن طريق التشريعات القانونية أو من ناحية الممارسات الميدانية، ومن خلال هذه الدراسة توصلنا الى النتائج التالية:

- ان الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري يجعل من الاستقرار الاقتصادي رهينة الاسعار النفطية، هذا الاعتماد يجعل النمو الاقتصادي أقل حساسية لتغير سعر الفائدة على الإقراض.
- تجنب العديد من الافراد والشركات الاقتراض بسبب التخوف من المخاطر المرتبطة بعدم القدرة على السداد هذا ما يقلل الاستثمارات وبالتالي غياب تأثير سعر الفائدة على الإقراض على النمو الاقتصادي.
- انخفاض سعر العملة في الجزائر يزيد من تكلفة الواردات مما يؤدي الى ارتفاع الأسعار ويقلل من القدرة الشرائية وبالتالي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.
- ان الزيادة في المعروض النقدي يشجع على الاستثمار وبالتالي يؤثر إيجابا علو النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- يدل حد تصحيح الخطأ على أن الناتج المحلي الإجمالي يصحح من قيمتها التوازنية المتبقية من كل فترة بنحو 19%، فإن نسبة التصحيح هذه تعكس سرعة تعديل منخفضة نحو التوازن، بحيث أن نسبة الناتج المحلي الإجمالي تستغرق 1.9 سنة أي أكثر من 5 سنوات للرجوع الى قيمتها التوازنية نتيجة أي صدمة في النموذج.

من خلال ما سبق يمكن طرح التوصيات التالية:

- يجب اعطاء استقلالية أكبر للبنك المركزي لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق أهداف السياسة النقدية دون الخضوع لأي اعتبارات مهما كانت.

- يجب على البنك المركزي تنويع أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها بما يتناسب مع التحديات الاقتصادية.
- استخدام الأدوات مثل سعر الفائدة، عرض النقود، بشكل متوازن ودون التقصير في أي جانب.
- لابد من الدفع نحو استعمال النقود الائتمانية للقضاء على السوق الموازي.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

- 1-الدوري زكريا، السامرائي يسرا، البنوك المركزية والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية، عمان أردن، سنة 2013.

ثانياً: المقالات

- 1-Ben chlef abeer, the effectiveness of monetary policy tools and their impact on the inflation rate in developing countries with reference to the case of Algeria during the period (2015-2019), afak for sciences journal , Université Ziane Achour de Djelfa , volume 9, N 4, 2024.
- 2- Aboubakr boussalem, belarg azeddine,saoudi abdessamed, monetary policy management and central banks federal reserve bank versus European central bank, review of human science, Université Mohamed Khider de Biskra volume 22, N1 , 06/2022.
- 3-Meghlaoui amina, soukeur fatima zohra, zerroukhi feyrouz, the impact of monetary policy on economic activity in Algeria during the period (1980-2019):an ARDL bounds test approach, roa iktissadia review , Université d'El Oued volume11 ,N2, 12/2021.
- 4-كلاش رميسة، نايلي الهام، بونويرة موسى، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (1974-2018)، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة بليدة2، المجلد 11، العدد1، سنة 2020.
- 5-قارة ابراهيم، مناقر نور الدين، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي مقارنة نظرية ودراسة قياسية لفترة الإصلاحات المالية في الجزائر (1990-2012)، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة زيان عاشور جلفة، العدد3، أفريل2016.
- 6- يحيوي ايمان، زرار سمية، ادوات السياسة النقدية وانعكاسها على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2020)، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، المجلد 9، العدد2، سنة2023.

7- مناد مروة فاطمة، داودي محمد ، هاملي عبد القادر، دراسة أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2020) باستخدام نموذج ARDL ، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة زيان عاشور جلفة ، المجلد10، العدد1، 2024.

8-Belfodil kamel ;mezouaghi djilali ; mellah adda ; testing the impact of the money supply on economic growth in Algeria1980-2022;namaa for economic and trade journal; university de jijel mohammed seddik ben yahia; vol08; N 02; December 2024.

9-Mlden M.ivic ;phd, economic growth and development; journal of process management-new technologies; international ;university de Novi Pazar vol 3; N1 ;2015.

ثالثا: الرسائل والمذكرات

1-عزازي سامية، محاولة تقييم أداء أدوات السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2021)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم التسيير تخصص ادارة مصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، السنة 2022-2023.

2-بوروشة كريم، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر (1990-2016)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2018-2019.

3-نشيدة فريحة، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي الداخلي (1970-2013) حالة الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، سنة 2016-2017.

4-طويل بهاء الدين، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2010)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، سنة 2015-2016.

5-ولد الشيباني الشيخ أحمد، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي دراسة حالة موريتانيا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير العلوم الاقتصادية والتسيير تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، سنة 2012-2013

رابعاً: المواقع الإلكترونية

1 -World Bank Group, Data, GDP (current US\$), from the site :
<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?year=2023> ,
consulted on :13/11/2024.

2-World Bank Group, Data, Broad money (%of GDP), from the site:
<https://data.albankaldawli.org/indicator/FM.LBL.BMNY.GD.ZS> ; consulted on
:13/11/2024.

3-World Bank Group, Data, lending interest rate(%) , from the site:
<https://data.albankaldawli.org/indicator/FR.INR.LEND>
,consulted on :13/11/2024.

4-بنك الجزائر، احصائيات القطاع الخارجي، سعر الصرف السنوي، الموقع الإلكتروني:
<https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%B3%D8%B9%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A/> ،

تاريخ التصفح: 2024/12/30